اغتيال الشهيد فهد القواسمي جريمة مستنكرة ونهج مرفوض

هناك كلمة يوصف بها حادث اغتيال الشهيد فهد الا انه جريمة عارية على المستويين السياسي والذين ارتكبوها لا يمكن تصنيفهم الا على هذا المستويين.

الاغتيال الفردي مظهر يأس وافلاس سياسي وهو مدان الذين يختلفون معهم في الرأي او الاتجاه.

كان فهد القواسمي صاحب رأي واجتهاد ، وقد خدم بلده ، وابعد لهذا السبب عن ارض وطنه وواصل برايه واجتهاده ، في الساحة الفلسطينية والدولية. الرجل ، كما عرفناه ، صريحا واضحا في مواقفه الضوء برايه واجتهاده دون اي التواء او غموض الاحترام ، لهذا السبب ، حتى عند الذين في الرأي.

المفارقة اليمة ومريرة ان يجابه رجل الحوار الودود ، بالرصاص !

الاساءة بالغة للضمير العربي ان لا تستنكر جريمة وان لا يعرى مرتكبوها والمخططون لها ، وان لايفضح الاجرامي لاقتلاعه نهائيا من حياتنا.

السكوت ابدا على هذا النهج. فهو ، كما يبدو ، ولا يجب ان يكون هناك اي تبرير له كائنا من يعتمده او ينفذه.

يقال ان سلاح الاغتيال الفردي ذو حدين ، ولكن في اكثر من حدين ، وما اكثر ما تدخلت اطراف اخرى الاغتيالات العربية المتبادلة لتقوم بتصفيات لغرب الخاص. ومن المؤلم ان انظمة عربية عديدة ، اجهزتها الرسمية وغير الرسمية ، مارست الاغتيال خصومها في الرأي حتى اصبحت هذه الممارسات يخجل بعض الحكام العرب من الاعتراف به علنا وفي الاعلام.

لماذا يفعلون ذلك ؟ لانهم يحرمون شعوبهم من الديموقراطية ، لانهم يفرضون بالقوانين التعسفية التي على شعوبهم نهجا لا يحتمل سماع الصوت بها ، ويفترضون ان لا صوت ينبغي ان يسمع سوى صوتهم خرج هذا الصوت المعارض فالجواب عليه ليس صوت المقابلة ولكن الاعتقال او الاغتيال.

هذا النهج الاجرامي ، نهج الاغتيال الفردي ، هو الارهاب والقمع الحكومي ، ولا يمكن اقتلاعه من العربية الا بالديموقراطية. ولهذا فان جميع الانظمة التي تحرم شعوبها من الديموقراطية هي الاب لهذا النهج ، وهي المسؤولة عنه ، بغض النظر فيما الضحية مرة محسوبة على نظام والمرة الاخرى على اخر ، وبغض النظر عما اذا كان الفاعل طرفا عربيا او اخر ما كان له ان ينجح في ذلك لو لم يكن هذا سببا في تصفية الخلافات العربية من قبل العديد من العربية الرسمية وشبه الرسمية.

هذه الحقيقة في معرض ادانة جريمة اغتيال الشهيد القواسمي ليس بهدف تعميم المسؤولية عن هذه ، بل لرؤيتها في بعدها الاوسع. وسيبقى المطلوب الجناة ومن الذي دفعهم لارتكاب جريمتهم ، الاجوبة المحددة للاسئلة الكثيرة التي تطرحها جريمة . لماذا لم تكن هناك حراسة ، ولماذا لا يسمح التحرير بان يكون لديها في عمان العدد الكافي من اجهزتها ولشخصياتها ؟

منظمة الشهيد القواسمي برصاص غادر مجرم ، وقد اراد ان يتجاوز هذا الرصاص صدر القواسمي الى قادة الوحدة الوطنية ، تلك الفرص التي بدت من عدد من الشخصيات الفلسطينية في الكويت وفي ابو اياد ، صلاح خلف ، ومع قيام عرفات بزيارة الديموقراطية بدعوة رسمية من رئيسها ، ومع ظهور لاستئناف الحوار بين حركة فتح والتحالف

مع الاحساس العميق بمدى الخسارة بفقدان فهد والالم الشديد على انتزاعه ، من بيننا ، غيلة فان الرد ينبغي ان يكون في العمل على احباط التي اراد الجناة تحقيقها من وراء اغتياله. وذلك الجهود لاستئناف الحوار بين حركةفتح والتحالف ، والصمود في وجه التهديدات والضغوط من ، والاصرار على متابعة الطريق نحو تعزيز ودور منظمة التحرير ، وتفعيل نضالها من اجل حقوق الشعب الفلسطيني في العودة وتقرير المصير الدولة المستقلة.

ما كانت مأساة الاغتيال حافزا لتحقيق الوفاق فان ذلك سيكون تكريما ابديا لذكرى الشهيد فهد ، وله الحق في ذلك !

"هيئـــة التحريـــر"

المطلوب قمة عربية تناضل لتنفيذ قرارات فاس وليس التخلي عنها !

بشير البرغوثي

تتواصل المطالبة بعقد مؤتمر القمة العربي من قبل اطراف عربية عديدة ، بينما لا تبدي اطراف اخرى اي رد فعل علني ، اوتعبر عن معارضتها لهذهالمطالبة بصورة او باخرى.

ولا جدال ان مبدأ عقد القمة العربية يجب المحافظة عليه ، وقد ساعدت هذه المؤسسة العربية ، اي مؤتمرات القمة ، التي كان قد بادر اليها الرئيس جمال عبد الناصر ، في توفير حد ادنى من وحدة العمل العربي المشترك ، واسهمت في اتخاذ قرارات لدعم بعض الدول العربية المواجهة لاسرائيل ، وشلت محاولات الانفلاتالتي كانت ، بين الحين والاخر ، تقوم بها بعض الانظمة الرجعية العربية.

وقدحققت منظمة التحرير في عدد من هذه المؤتمرات مكاسب هامة لقضية الشعب الفلسطيني منها الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني في قمة الرباط ، وقرار رفض اتفاقات كامب ديفيد ، ومقاطعة النظام المصرى الذى وقع عليها في قمة بغداد ، وقرارات قمة فاس الاخيرة التي اكدت على حق الشعب الفلسطيني في العودة وتقرير مصيره واقامةدولته المستقلة ، ووضعت ، على هذا الاساس ، خطة سلام عربية لقيت الترحيب في اوسع اوساط الرأى العام العالمي ، والتقت مع قرارات الامم المتحدة بهذا الصدد ، وكانت موقفا عربيا متقدما وواقعيا بالقياس الى ما سبقه من مواقف !

ولهذا أيده المجلس الوطني الفلسطيني في دورته السادسة عشرة بالاجماع ، وما زال هو الموقف الرسمي لمنظمة التحرير الذى تؤكده قيادتهاباستمرار.

ومن هنا فان مبدأ المعارضة لمؤتمر قمة عربية ، وللاحتفاظ بهذا التقليد مستقبلا غير وارد. بل يجب التمسك بهذه المؤسسة والمحافظة عليها مع توفير الشروط الاساسية لنجاحها.

لكنها حتى تكون ذات قيمة ينبغي ان تلتزم الدول العربية بقراراتهاوخاصة فيمايتعلق بالقضية الفلسطينية . وهذا امر لم يتحقق .فبعد اتخاذ قرارات فاس ، مثلا ، اعلن الملك المغربي الحسن ،وهو على رأس اللجنة السباعية التي شكلها مؤتمر القمة لزيارة واشنطن ، تخليه عن قرارات فاس التي جاء ، كما هو مفترض، لشرحها للرئيس ريغان والدفاع عنها ومطالبة واشنطن بالموافقة عليها. ولكن بعد خروجه من الاجتماع مع ريغان قال للصحفيين "اعتقد ان هناك امكانية لحل يجمع بين قرارات فاس ومشروع ريغان وقرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ " وفيما بعد تبين ان الملك حسين كان يطالب قيادة منظمة التحرير اثناء جلسات الحوار الاردني الفلسطيني بعد قرارات الدورة السادسة عشرة للمجلس الوطني باعتماد مشروع ريغان بدلا من قرارات فاس بحجة عدم وجود وسائل لتطبيقها . وفيما بعد حصل تراجع آخر حينما اعلنالملك حسين "مبادرته" واعلن استعداده للتفاوض على اساس قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢.

وخلال هذا الوقت كان يجرى التراجع الصريح وغير الصريح عن قرارات مؤتمرات القمة السابقة. فهناك القرار الاردني باعادة العلاقات الديبلوماسية مع النظام المصرى. انه خروج صريح على قرارات قمة بغداد ، ومثله المطالبة باعادة ذلك النظام الى حظيرة الجامعة العربية وهو مكبل باتفاقيات كامب ديفيد. وهناك المبادرة الاردنية الجديدة التي تنقض صراحة قرارات قمة فاس ،وبصورةغير مباشرة ، قرار الرباط القاضي باعتبار منظمةالتحرير الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني . ومثلها قرار اعادة احياء البرلمان الاردنيوتعيين " ممثلين" عن الضفة الغربية في ذلـــك البرلمـــان .

لذلك فالسؤال الذى يطرح نفسه هو اية قمة عربية يراد عقدها ؟ وما هو هدف الداعينلها ، وهدف الاخرين الذين لا يريدون عقدها ولا يطرحون اسبابهم صراحة ؟!

ان استقراء المواقف السابقة لانظمة اليمين العربي ، ومطالبتهم بتغيير لوائح الجامعة العربية الداخلية حتى يمكن اتخاذ القرارات بالاغلبية العددية ، يشيران الى ان هذه الانظمة تريد اتخاذ قرارات تخالف ما كان قد تم الاجماع عليه في مؤتمرات سابقة ، وفي اتجاه التراجع عنها لصالح مشروع ريغان واتفاقات كامبديفيد ، خصوصا وان المطالبة بعقد القمة الجديدة تقترن بالدعوة لاعادة نظام كامب ديفيد في مصر الى حظيرة الجامعة العربية واشراكه في مؤتمر القمة القادم ، والاشارة اليه فيالتصريحات الرسمية لعدد من مسؤولي اليمين العربي باوصاف القيادة للتضامن العربي الذى يريد هذا اليمين اقامته .

واضح انمثل هذا النهجفي التعامل مع مؤتمرات القمة وقراراتها يؤدى الى اسقاط مصداقيتها في نظر الشعوب العربية والرأى العام العالمي . اذ ما فائدة مؤتمرات تتخذ قرارات وتتخلى عنها بعد ايام من اتخاذها ؟ ولكن المسؤولية عن اسقاط هذه المصداقية تقع على عاتق انظمة اليمين العربي التي لا تلتزم بالقرارات وتخرج عليها ثم تطلع على الشعوب العربية بالدعوة لعقد قمة جديدة للتضامن العربي على اساس الوقائع الجديدة التي فرضتها وهي الخروج على القرارات السابقة .

ان عقد قمة عربية جديدة ضرورى . ولكن حتى يكون الامر جديا فان مهمته يجب ان تكون في البحث عن الاسباب التي ادت الى عدم تنفيذ القرارات السابقة وبالذات القرارات المتعلقة بالقضية الفلسطينية ، والخروج من ذلك الى اتخاذ القرارات الكفيلة بتنفيذها وليس بالتخلي عنها . لانه اذا كانت ايةقرارات قمة عربية ترفضها الامبريالية الاميركية واسرائيل يصبحمؤتمر القمة العربية مطالبا بالتخليعنها ، وتجرى الاستجابة لذلك من قبل انظمة عربية فمعنى هذا ان مؤتمر القمة العربية يصبح مجرد اداة اميركية اسرائيلية ، وهذا ما ترفضه الشعوب العربية وقواها الوطنية التقدمية بكل اباء واصرار .

ان قرارات القمة العربية فيفاس المتعلقة بالقضية الفلسطينية لقيت تاييدا من اوساط عديدة والتخلي عنها يجعل اية قرارات اخرى تتخذ بهذا الخصوص سخرية امام العالم لا ينظر اليها احد بجدية . وستجعل الذين جرى التخلي عنها من اجل استرضائهم ، اى اميركا واسرائيل ، يقولون "لا باس ، ننتظر القرارات القادمة والتي بعدها" لان طريق التنازلاتما زال سالكا ، ومؤتمرات القمة العربية يراد لها ان تكون الوسيلة لتمرير هذه التنازلات .

ومن جهة اخرىاى دعم يشكل هذاالموقف للدول والشعوب التي تناصر الشعب الفلسطيني ، وايدت قرارات قمة فاس ، واستعبلت بحفاوة اللجنة العربية السباعيةواعلنت تضامنها معها لتكون عربية اكثر من "غالبية" الانظمة العربية لتؤيد قرارات وهي تعلم ان الذين تؤيدهم يقولون لواشنطن بانهم سيتخلونعنها ؟!

ان عدم تنفيذ قرارات قمة فاس الخاصةبالقضية الفلسطينية لا يعود لانها ليست عادلة ، او لانها لا تخدم قضية السلام ، بل لان واشنطن وتل ابيب ترفضان هذه القرارات ، ولهذا فان الامر البديهي هو ان يكون مؤتمر القمة العربية القادم للاجابة على سؤال محدد وهو كيف يمكن تنفيذ هذه القرارات ، وليس كيف يمكن التخلي عنها والانصياع لمطالب اميركا واسرائيل بتقديم صيغ مزخرفة لتضليل الشعوب العربية تتفق في مضمونها واهدافهامع مضمون واهداف اتفاقيات كامب ديفيد . مثل هذا التوجه، اى التوجه لتقديم التنازلات بالتخلي عن قرارات فاس ، ليس تضامنا عربيا ، واية قمة عربية تؤيد هذا التوجه ليست قمة انها منحدر سحيق نحو الهاوية ، و "الاغلبية" التي تدعم هذا التوجه ليست "اغلبية" بل اقلية معزولة في عالمنا العربي مهما كانت ضخامة الالقابوالاسماء التي يدعيها لنفسه اصحابها بالقمعوالحديد والنار !

ان الاغلبية الساحقة في عالمناالعربي تتمسك بقرارات فاس لانها تدرك انها الحد الادنى الذى يؤمن للشعب الفلسطيني حقوقه العادلة ، واى انتقاص من هذه القراراتاو خروج عليها يعني حرمان الشعب الفلسطيني من تلك الحقوق . وهي تؤمن بان تنفيذها امر ممكنبل مؤكد اذا ما قام تضامن عربي كفاحي يحشد طاقات العرب وامكاناتهم ، ويتخذ موقفا حازما من الامبريالية الاميركية ، لا موقف تقديم القواعد العسكرية والثروات الوطنية لخدمة مصالح واشنطن. واذا ما استند هذا التضامن الكفاحي الى الشعوب العربية وتاييدها ، ومساندة حلفاء العرب واصدقائهم وفي مقدمتهم الاتحاد السوفييتي ، واذا ما جرى الاصرار على التمسك بالمؤتمر الدولي كاطار لتنفيذ مقررات فاس .

ان المطلوب ليس قمة عربية للتخلي عن قرارات فاس بل قمة عربيةللتخلي عن سياسة الاعتمادعلى الامبريالية الاميركية واتخاذ التدابير الكفاحية لتنفيذ تلك القرارات .

هذه هي القمة التي تؤيدها الشعوب العربية وتناضل من اجلهـــا !